محجوب حسين*

أزمة دارفور في «أبوجا» الأمريكية:

دارفور بدأت سودانية لتتحول إلى أجندة سياسية «داخلية» عالمية!

■ شهدت أزمتنا في دارفور السودانية خلال السنوات الأربع الماضية من القرن الحادي والعشرين والتي صنفت ضمن تاريخ المشاكل الإقليمية العالمية الحديثة بأنها «أسوأ أزمة إنسانية تشهدها الألفية الثالثة»، حيث شهدت في محليتها وإقليميتها وعالميتها رزما من التحولات والمنعطفات والإنتقالات والإنكسارات من الأشد وطأة إلى الأقل وطاة، وبرزت في خضم ذلك العديد من الطروحات والتشريحات والتخيلات، ما هو مرتبط بالسياق وما هو خارج عنه بقصد أو دونه، بمعرفة للحيثيات أو بجهل لها في سيرك لم يدرك كنهه كثير من المراقبين أو حتى القريبين حول كيفية إدارتنا لجدليات الصراع السياسي والإعلامي والعسكري في داخل مؤسسات حركات التحرير أو مع «مشروع» الدولة السودانية القائمة، وتندرج هذه الإدارة الصارمة في دوائر متباعدة للحيلولة دون انهيار الثورة التحريرية التي انطلقت والتي ما زالت تتسم بالديناميكية وسوف تستمر في إطار بلورة خطاب سياسي ثوري تقدمي مدني تحالفي جديد يسعى لصياغة وبناء السودان الجديد القائم على فلسفات النظم الدستورية والقانونية وإنهاء إحتكار السلطة والمعرفة والإقتصاد والإجتماع والتاريخ الأحادي في السودان لفائدة عموم السودان وطنا ومواطنا بغض النظر عن انتماءاته وولاءاته ومعتقداته وجهوياته لبناء عقد إجتماعي آخر ومغاير، رصين وأخلاقي ومتفق عليه. وهي غاية لن تنتهي إلا بحسم الصراع بين ثنائيات المركز والمحيط في السودان أو «فوبيا» العرب والأفارقة أو الإسلام والمسيحية أو النيل واللانيل، أو السوداني وغير السوداني لفائدة السودانيين جميعا، إنه حقا صراع وجود بالمعنى الفلسفي والوجودي المعياري.

من التحرير العسكري إلى المدني

هكذا وبالنظر للكليشيهات المتعددة والعديدة التي خضناها وما زلنا نخوضها في إطار جدلية الصراع في السودان «المشروع» الذي لم تكتمل أعمدته بعد حيث ما زال يخضع للجرحات البيضاء السامة في بعضها والأكثر سموما في البعض الآخر لدرجة الموت البطيء، هنا كثرت التحليلات الخارجية والداخلية إن كانت على مستوى الصحافة السودانية والرأي العام السوداني في عمومه والدارفوري على خصوصه وتباييناته إلى الراي العام العالمي ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية فضلا عن المجتمع السياسي السوداني ممثلا في أحزابه وهيئاته المدنية الأخرى لما تمخضت عنها المفاوضات العسيرة والسوداوية في ما اسميه بـ«أبوجا الأمريكية» بعدما فشلت «أبوجا الأفريقية» والتي بموجبها تم توقيعنا على «اتفاق سلام دارفور» في العاصمة النيجيرية أبوجا في الخامس من ايار (مايو) الحالي وسط اعتراضات أطراف شريكة أخرى وتداعيات تبينت خطورتها مؤخرا في الرأي العام الدارفوري بشكل أقل ما يمكن أن يقال فيه بأنه «اتفاق غير مقبول» لكونه جاء ناقصا حسب بعض الآراء وهشا وفضفاضا وعديم المعنى للجانب الآخر واتفاق من جانب واحد وصفقة خاسرة ومحدودة المدة حسب آراء أخرى، وجاء أيضا نتيجة «ضغوط» أو «رعب من محكمة الجنايات الدولية» أو «صفقة لإنقاذ الإنقاذ»..... إلخ من التوصيفات التي وردت وما زالت ترد يوميا وباستمرار من خلال رصدنا ومراقبتنا للرأي العام السياسي محليا وإقليميا ودوليا. وما بين هذا الرافض والمستنكر والمؤيد على قناعة وعلى مضض والآخر الذي ما زال يعيش ما أسميه بحالة «الصدمة النفسية» حيث ما زال متوقعا ومبتعدا إبتعادا تكتيكيا أو صموتا يسبق العاصفة إلى من يفكر أو فكر «عمليا» بنسج سيناريو «الإطاحة» جماهيريا بمن هم في سدة هرم الحركة – أعني حركة / جيش تحرير السودان، الفصيل الرئيس والأساسي جماهيريا وعسكريا في دارفور – هنا كان السؤال/ الإشكالية الإستشرافية والإستراتيجية وهو كيف لنا أن نضفي شرعية أو مشروعية لهذا الاتفاق والذي نعتبره رسميا بمثابة خطوة ونقلة نوعية للإنتقال إلى التحرير المدني الشعبي الشامل والكامل عبر آلية صندوق الإقتراع والإرادة الجماهيرية القادرة للتحول عوض التحرير العسكري «كأداة» مرحلية وليست مستمرة لتحقيق كل الإستحقاقات التاريخية في السودان وليست لدارفور فحسب بل لكل السودانيين في إطار جدلية الهامش / المحيط..... هذا على صعيد محلي سوداني خلال الفترة التي تبقت من عمر الحكومة الإنتقالية الحالية والتي تعرف في بعض الأدبيات السودانية بحكومة «الوحدة الوطنية» وهي في الواقع حكومة صفقة ثنائية، ولكن بالمقابل يبقى الإستفهام الزاوية الحادة وهو الأهم والدقيق على ضوء ما تمخضت عنها الإستحقاقات الواردة في «اتفاق سلام دارفور»، هنا كيف لنا أن نرصد دور «المنظم» الدولي، أعني صانع القرار العالمي، الولايات المتحدة الامريكية في الأزمة الدارفورية السودانية؟!

تطابق شرعية المواقف والقضية

المعروف والذي لا يقبل مجالا للشك، ان قضية دارفور في تاريخيتها وواقعها راهنا وماضيا وفي إطار وجودها داخل مشروع الدولة السودانية، هي من القضايا الشائكة والمعقدة نظريا وتطبيقا ولها من المشروعية والشرعية بمكان وأحقيتها في كل استحقاقاتها ضمن كل الشرائع القانونية والدينية والعرفية والإنسانية لما وقع عليها من حيف سياسي والاقتصادي واجتماعي وثقافي تاريخي تراكمي ضمن منظومة السودان، فثورتها التحررية التي انطلقت تحت لواء حركة / جيش تحرير السودان، هي ثورة لها مرجعيتها المحلية والتاريخية وأبنيتها التحتية والفوقية وهذا موضوع طويل «ثورة الجوع» السياسي/ الإقتصادي / الإجتماعي / الثقافي، وبالتالي لم تكن نتاج أجندة مفاهيم وعي «المؤامرة» – كأيدولوجيا شوفينية سائدة في عالمنا العربي والإسلامي بدرجة تغلب عليها القدحية التبريرية، ويطبع عليها الإختزال المعيب أيضا لقضايا البشر والعراقيل التي تهدد حياتهم وبقاءهم، لتبدع أجهزة الحراسة والبوابة في صياغتها وضخها بشكل دعائي مستهجن – فكانت شرعية القضية وشرعية الشعب، وانطلاقا منه كان دعم المجتمع الدولي والإقليمي وفي مؤسساته الفاعلة، قرارات كانت أم مواقف، أضف إلى دعم المجتمع السوداني والدارفوري على إطلاقه، حيث تمكنا والرأي العام المحلي من محاصرة وتجذيب وتهذيب الحكومة السودانية بل محاكمتها «كفكر وكمشروع حضاري» دوليا عبر مجموعة قرارات مجلس الأمن الدولي العديدة والتي وصفها كاتب في جريدة «ذى صن» الإنكليزية والأكثر شعبية في المملكة المتحدة «بأسبوع السودان الجديد في المجتمع العالمي»، إضافة للإدانات الأممية والدولية والإقليمية ومنظمات حقوق الإنسان القانونية والمجتمع الإنساني الحر الديمقراطي.

ومن هنا لا يخفى لأي حصيف وفي إطار الشرعية الإنسانية وشرعية المسؤولية الدولية القانونية كان دور «المنظم» الدولي بارزا وفق الشرعيتين السابقتين وهو الدافع الأبرز والمحوري لصناعة كل القرارات الدولية التي لازمت هذه الأزمة بدءا من القرار الدولي رقم 1565 وهو الأول والذي يحمل في بند عريض «إلزام الحكومة السودانية بنزع أسلحة الجنجويد في مدة محددة أقصاها شهر» لضمان وقف حملات الجرائم والإغتصاب والتشريد في حق المواطنين العزل في الإقليم، ويذكر ان «الجنجويد» كمصطلح برز بقوة خلال هذه الازمة ويعادله «البربرية» كتوصيف ونعت لحالة وسلوكيات غير إنسانية لم ترتبط بعرق بعينه، بقدر ما هي عبارة عن ميليشيات مأجورة لخدمة صراع فشلت فيه مؤسسة مشروع الدولة السودانية لإثبات أدوات شرعنتها عبر سلطة القوة والحرب لتوظف هذه الجماعات للقيام بمهام حرب الوكالة!! وهي على أية حال ظاهرة ليست جديدة بالنظر لتاريخ مؤسسة العنف السودانية خلال نصف قرن وأكثر!!

وكان هذا القرار هو الثابت شكلا ومضمونا في كل القرارات الدولية اللاحقة التي إتخذها مجلس الامن الدولي فيما يخص راهن هذه الأزمة منذ العام 2004، وامتدت هذه القرارات في خطوط عريضة لتشمل إرسال فرق تحقيق دولية لتقصي الحقائق حول جرائم الحكومة السودانية المرتكبة في الإقليم وإلزام الحكومة السودانية بالتعاون والمثول والتي سرعان ما ترفض لتوافق في نهاية الامر، حيث خلصت فرق التحقيق الدولية إلى توصيف ما يجري في الإقليم بجرائم حرب ضد الإنسانية وترتقي لمستوى جرائم الإبادة الجماعية، وبعدها السماح لقوات الإتحاد الأفريقي بدخول السودان ومراقبة وقف إطلاق النار الهش الموقع وقتئذ في العاصمة التشادية «أنجمينا» في نيسان العام 2004، حتى بلغ عدد هذه القوات حوالي سبعة آلاف جندي أفريقي في تراب إقليم دارفور الشاسع والمترامي الأطراف، وامتدت لإجبار الحكومة السودانية لتلافي وقوع كارثة إنسانية بقبولها للمنظمات الدولية الإنسانية والتابعة للأمم المتحدة وفتح جسور جوية لمساعدة اللاجئين والنازحين والمشردين عبر الدول المجاورة وكانت ليبيا وتشاد، حيث لعبتا دورا كبيرا في تخفيف وطأة الأزمة الإنسانية المتفاقمة، وتناسلت القرارات الدولية إلى التهديد بفرض عقوبات إقتصادية ونفطية ضد السودان ومنع حكوميين سودانيين وتجميد أرصدتهم إن لم يتم الإلتزام بالقرارات الدولية وتطبيقها لدرجة دفعت الحكومة السودانية لتوقيع صكوك إلتزامات «تخديرية» مع الأمين العام للامم المتحدة ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، إلى الزيارات الدولية الرفيعة المستوى عالميا لمقر السلطة المركزية في الخرطوم وإقليم دارفور ومعسكرات اللاجئين... إلخ، كما استمرت تلك القرارات لتشمل إلزام الحكومة السودانية للتفاوض والوصول إلى سلام في دارفور في أقرب وقت ممكن، وحظر إرسال السلاح والآليات العسكرية للإقليم وحظر استيراد السلاح دوليا للحكومة السودانية ومنع تحليق الطيران العسكري في كل تراب دارفور وإحالة ملف المتورطين في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية إلى محكمة الجزاء الدولية لتباشر مهامها، إلى تعليق صناديق المال العالمية في تعاملها مع الحكومة السودانية وتجميد أرصدتها لدى الحكومة الامريكية ووضع شرط قار وهو حل أزمة دارفور كشرط ضروري لاستئناف قنوات التمويل العالمية المبرمجة مع الحكومة السودانية عبر المانحين وعودة العلاقات في صورتها الطبيعية مع الولايات المتحدة، لتكتمل هذه الحلقات وآثارها المترتبة والتي كانت انتصارا سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا لحركة / جيش تحرير السودان في إطار شرعية قضيتها وأهمها أيلولة رئاسة الإتحاد الأفريقي للكنغو عوض السودان الدولة المضيفة بعدما أعلنا في بيان رسمي وقتذاك رفضنا مواصلة التفاوض في منبر أبوجا التفاوضي في حال استلام الرئيس السوداني رئاسة الإتحاد الأفريقي، وبموجبه رفعنا التفاوض مع الحكومة السودانية في أبوجا إلى حين إصدار القرار، هذا فضلا عن التمثيل الضعيف الذي شهدته القمة العربية التي انعقدت في الخرطوم مؤخرا ومقرراتها..... إلخ من سيل القرارات الدولية وتقارير المنظمات الدولية وبالإضافة إلى التصريحات التي عبر عنها وزراء الخارجية الأوروبيون والأمريكيون والتي تعكس مواقف دولها حيال الذي يجري في دارفور حيث يصعب إحصاؤها عبر هذا المقال، هذا دون الإشارة إلى قرارات مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الافريقي والذي وصف في أحد قراراته بأن ما يجري في دارفور هو إبادة جماعية ومجموعة دول الثماني التي انعقدت في العام الماضي بكندا والتي تبنت وقتها نص برقيتنا الموجهة إليهم من العاصمة البريطانية، حيث تم اعتمادها رسميا في توصيات بيانهم الختامي. وهي شأن برقيتنا الأولى والموجهة للأمين العام للامم المتحدة والتي حددنا فيها وقتها شروطنا الخمسة للتفاوض مع الحكومة السودانية وتبنتها الأطراف الشريكة الأخرى معنا.

دارفور و«المنظم الدولي»!!

وبالنظر إلى ترسانة المواقف والقرارات الدولية وأثرها والتي أضعفت وقللت بدرجة كبيرة من نفوذ وسيطرة الحكومة السودانية وهيمنتها وفشلها في صنع المبادرة لتكتفي بالمناورة وردود الأفعال وامتصاص الضربات التي شلت توازنها سياسيا وجماهيريا معتمدة سياسة ضبط النفس والأمد الطويل لإرهاق الآخرين والإكتفاء بدور المتفرج والمستسلم في أحايين كثيرة لدرجة جعلت من مركزية النظام مهددة ومتناثرة وبرزت مراكز قوي متباينة في صراع داخلي عنيف بين أروقة «لوبي» النظام الحاكم في السودان كادت أن تعصف بالسلطة القهرية القائمة وإنهاء كل أدوات لعبتها دينيا وثوريا وحزبيا وأيديولوجيا في أخطر خندق سياسي حارق منذ أن تسلمت السلطة على اثر انقلاب 30 حزيران (يونيو) العام 1989.

هنا الراصد والعامل بهذا الحقل يلحظ وباهتمام شديد تطابق شرعية القضية وشرعية المواقف الدولية من خلال جملة المواقف المتخذة، أبسطها يمكن ان يكون إنسانيا ناهيك عن استحقاقات شعب ثائر بكامله لأجل المشاركة الحقة في السلطة والثروة وصنع القرار ودستورية وقانونية الدولة كحقوق متعارف عليها وفقا لكل القوانين والمواثيق والأعراف الوطنية والدولية في هذا الصدد، علما ان جل إن لم نقل كل المواقف كان وراءها «المنظم» العالمي، أعني الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها عالميا وليس الإتحاد الأفريقي الذي يمثل قمته ومرجعيته العليا الرؤساء الافارقة وما أدراك ما الرؤساء الأفارقة في الدكتاتورية والفساد وانتهاك حقوق الإنسان والتعسف وشراء الذمم وبالتالي ليسوا بعيدين عن الأنظمة العربية.

كما امتدت هذه القرارات الرادعة والفاعلة في ما أسميه بمواءمة وتطابق وتماثل جيد لتنتقل إلى تلبية مطلب محوري وهو تدخل دولي أممي لحماية سكان الإقليم ما دام أمنهم في خطر محدق وحقيقي ومستمر وفقا لميثاق الأمم المتحدة عبر قرار تم اعتماده أخيرا في مجلس الأمن الدولي بالرغم من أنه اتى متأخرا إلا أنه جاء متزامنا مع اتفاق أبوجا للسلام الموقع مؤخرا بعدما رفض النظام الحاكم في الخرطوم قبول أية قوى دولية في الإقليم أو أن تتحول القوة الأفريقية إلى قوة حماية دولية عوض مراقبة وقف إطلاق النار، ويأتي موقف الخرطوم بالرغم من الإشارات القوية التي أرسلها المجتمع الدولي وضرورة قبول الخرطوم بهذا القرار وهو القرار الذي يحظى بدعم الإتحاد الأفريقي ومجلس أمنه وسلمه، لتعلن الخرطوم قبولها وعلى استحياء بعد قسم الرئيس السوداني المغلظ في أن يحول دارفور إلى «مقبرة» للقوات الأجنبية وهو موقف يؤكده ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في السودان مستر يان برونك بقوله إن «موقف الحكومة السودانية ليس فيما تسمعه وتتناقله وكالات الأنباء بل فيما يتم القبول به وهي مسألة وقت وتجربتنا مع قوات الإتحاد الأفريقي التي رفضتها الحكومة في البدء وقرارات كثيرة متشابهة قبل أن تكون أمرا واقعا أقرب دليل» وهو ما ظهر جليا من خلال حالات التراجع في التصريحات الرسمية وضمنتها عبارات مثل «التشاور» و«التفاكر» و«التعاون» و«لا نريد أن ندخل في مواجهات جديدة مع المجتمع الدولي» ولتحدد لها مدة عشرة أيام فقط – مضت كلها– لاستقبال فرق التخطيط العسكرية الدولية لوضع ترتيباتها ومواقعها ومواقع إمدادها في دارفور والدول المجاورة.

ولمقاربة تلك المعطيات نجدها بالمحصلة السياسية لأزمة دارفور تتنازعها ثلاث جدليات، أولها في رمشة بصر بدأ المنظم الدولي الحضور بكثافة عالية ومنقطعة النظير بجانب طاولة المفاوضات الجارية في أبوجا بعد مضي أربعة أشهر ونصف دون تحقيق أية نتائج أو انفراج مع الطرف الحكومي لتتمخض فورا عن اتفاقية سلام دارفور، وثانيها وبشكل موازٍ إرتفعت الدعوات لدخول قوى دولية في إقليم دارفور، ليتم إقراره فورا بناء على تمرير أمريكي / أوروبي، وبالمقابل يتم حسم المعضلة التشادية والمرتبطة جولوبتيكيا مع أزمة دارفور فرنسيا عبر الوجود الفرنسي العسكري في تشاد العامل لحماية مستعمراتها في أفريقيا الغربية من خطر داهم وهو الوجود الإنجلسكسوني / الأمريكي في منطقة متاخمة للنفوذ الفرنسي، أما ثالثها فهو الشراكة الفرنسية / الأمريكية «زواج المتعة الأمني» لضمان أمن المنطقة الصحراوية الشاسعة والمترامية الأطراف من صحراء دارفور إلى تشاد وإلى دول أفريقيا الغربية إلى الصحراء الموريتانية وهي المساحات الخارجة عن إدارة المنظم الدولي والخوف من ان تتحول هذه المساحة الجغرافية ذات الاهمية الإستراتيجية والثرية في باطن أرضها وذات الطبيعة الجغرافية والسكانية الشائكة إلى مناطق اقتتال وفوضى ومن ثم تكون مستنقعا لأمراء الحرب والإرهاب الدولي. لتدخل المنطقة برمتها اليوم ضمن أجندة «الإدارة» العالمية ويحصل معها الخلل في مفهومية تتطابق المواقف الدولية وشرعية القضية كمحدد مرجعي لكل المواقف الدولية المرصودة. وهذا ما يجعلنا نتشكك في الدور الامريكي حيال الازمة خصوصا في قيادتها للمفاوضات الأخيرة وهو ما يجعلنا نطرح اسئلة دون ان نجيب عليها وتتمحور في ماهية الدور الأمريكي الأخير ؟! ولماذا لم تتم هذه الصرامة مع النظام السوداني طوال هذه الفترة ؟! كما لماذا لم تنفذ كل القرارات الدولية الصادرة وأهمها نزع أسلحة الجنجويد كقرار دولي ومن المفترض ان لا يكون ضمن أجندة المفاوضات ما دام هناك قرار دولي ملزم وصادر من أعلى هيئة قانونية، الأمر يرتبط بمجلس الأمن الدولي والمنوط بحفظ الأمن والسلم الدوليين؟! هذا بالإضافة إلى منع تحرك الجيش السوداني ورقابة الطيران العسكري في الإقليم، حيث بالجزم إن تم تنفيذ كل القرارت الصادرة وبحرفيتها لاختصرت لنا مسافة كبيرة في إحلال الامن في كل ربوع الإقليم وتم تناول الأزمة السياسية بتفاصيل أدق وأكثر وضوحا، حيث كان التعارض واضحا في أبوجا بين الأمني / والسياسي، حيث الأول هو الخط الذي تبنته الحكومة السودانية واستطاعت إقحامه دون الإشارة إلى القرارت الدولية وما هو حل بنيوي جذري سياسي لأزمة الإقليم وهو الموقف الذي كرسته حركة تحرير السودان والحركات الاخرى. إلا أن السؤال البارز والأكثر اهمية هو تحول دارفور ومحيطها ضمن نظرية «المنظم» الدولي في الإدارة العالمية.

دارفور والداخلية العالمية

مما سبق يتضح بجلاء ان المشاكل الإقليمية والمحلية سوف ترتبط رضيت أم أبيت بشروط المنظومة العالمية الجديدة التي يصنعها «المنظم» العالمي والتي عرفت في وقت سابق من نهايات القرن الماضي بالنظام الدولي الجديد القائم كما ينظر له دعاته على معاني الحداثة والديمقراطية والعدالة الإجتماعية والوسائط الإلكترونية وحكم القانون وسيادة الشعوب والإنفتاح وحقوق الإنسان والمشاركة والشفافية السياسية والإقتصادية الليبرالية في عولمة كونية إقتصادية وثقافية وإجتماعية وسياسية..... إلخ، لتتحول فجأة وفي انقلاب كوني شامل لنظام عالمي دكتاتوري قمعي أمني سلطوي بعد أحداث الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) الأمريكية إلى نظام عالمي أمني أو ما أنعته «بالداخلية العالمية الجديدة» لأن النظام العالمي السائد الآن هو الاقرب إلى نظام حكم الدول العربية المتجسدة في وزراء الداخلية العرب ورجال الإستخبارات والأمن، فبدأ المنظم العالمي بترسانته الحربية في حراسة كل الابواب والمنافذ والخلجان في البحر والجو والأرض اليابسة والبيوت على صعيد كوني وبدرجة غير مسبوقة لمحاربة ظاهرة الإرهاب الدولي والمحلي، كما في شق آخر بات خطابا سياسيا ايضا لشرعنة الإقصاء داخل الدول لقمع الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان تحت مفهوم الإرهاب، بقانون أو قوانين سنت أو لم تسن، بل تعدى الامر ذلك لتتم تدابير مؤقتة لمناطق محتملة أو مرتقبة في الفضاء الكوني وآخر هذه الحراسات إمتدت اليوم إلى حزام الصحراء الكبرى بدءا من دارفور إلى صحراء موريتانيا، حيث وصلت الفرق الأمريكية والأوروبية لصحراء موريتانيا لإجراء تدريبات ومحاصرة هذا الشريط بدواعي دراسات إستراتيجية نشرتها مؤسسة الدراسات الإستراتيجية الامريكية في شهر ايلول (سبتمبر) من العام الماضي ومفادها «إن منطقة الصحراء الكبرى الممتدة من أفريقيا الغربية إلى الصحراء الموريتانية قد تشكل تهديدا للأمن الدولي في المستقبل القريب» وبلا شك إقليم دارفور السوداني جزء من هذه الإستراتيجية، لتتفاقم مع استمرار تطرف النظام السوداني عبر تصدير نموذج الدولة الجنجويدية إلى هذه الدول وأولها كانت تشاد حيث تمكنت من قمع هذا التحول بشراكة الكبار في النظام العالمي الأمني الجديد، لذا دارفور تعتبر اليوم ضمن أجندة العالمية الامنية الممثلة في الداخلية الدولية بامتياز وشروطها سوف تسري على دارفور، وبالتالي في حال كهذا تبقى هموم دارفور واستحقاقاتها بين مخلبين، مخلب النظام السوداني ومخلب الداخلية العالمية، والأخيرة حتما سوف تعمل على تطهير ما تبقى من السودان لفائدة النظام الأمني العالمي، حيث وضعت قواتها الدولية والتي بلغت أكثر من عشرة الاف جندي في جنوب السودان وجزء من غربه، علما أنها تقوم بدورين الأول ظاهر ويتعلق بمراقبة اتفاقية نيفاشا وسلام الجنوب والآخر يتعلق بدور الداخلية العالمية والمرتبطة مع حزام البحيرات العظمى والقرن الأفريقي، والإشارة هنا إلى الأسطول الأمريكي المتواجد في جيبوتي لأكثر فاعلية ودقة، والأمر سوف ينسحب إلى دارفور خلال الأيام القادمة، أيضا لتقوم بدورين الأول فيه وهو الأهم لنا حماية المدنيين العزل وثانيها تحقيق شروط نظام الأمم الأمني في العالم بتنسيق وتعاون مع القوة الفرنسية الشريكة في تأسيس وبنية هذا النظام الأمني العالمي الجديد، عندها تسهل عملية استئصال النظام الحاكم في السودان.

* المتحدث الرسمي لرئاسة حركة /جيش تحرير السودان ـ لندن

لماذا يحاصر الغرب الشعب الفلسطيني؟

محمد خليفة*

■ منذ أن فازت حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية حماس في الانتخابات التي أجريت مؤخراً، فيما بقي من أرض فلسطين أي في الضفة وغزة، لم يهدأ روع الغرب الأوروبي والأمريكي، بل هذا الغرب تخلى عن مسوح الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يتشدق بها ليل نهار في محافله ويعظ بها شعوب العالم الثالث، وقرر معاقبة الشعب الفلسطيني وحصاره، فأعلنت المفوضية الأوروبية تعليق المساعدات الأوروبية للحكومة الفلسطينية، وقررت الولايات المتحدة قطع المساعدات عن هذه الحكومة، وزادت على ذلك بأن أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً يقضي بفرض عقوبات على أي أمريكي سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً يتعامل مع حكومة حماس، ويدعي الغرب أن إجراءاته هذه ضد حكومة حماس تنبع من كون الحركة ترفض الاعتراف بإسرائيل وترفض التفاوض معها، وهو يتعامى عن حقيقة أن الشعب الفلسطيني هو الذي اختار هذه الحركة لقيادة نضاله في المرحلة المقبلة، وبالتالي فإن حكومة حماس تعبر عن ضمير هذا الشعب وليست حكومة مفروضة على إرادته من الخارج، وعلى الرغم من أن إجراءات الغرب موجهة في الظاهر إلى حكومة حماس، فهي في حقيقة الواقع تهدف إلى إذلال الشعب الفلسطيني ودفعه إلى اليأس وإبلاغه بأنه لن يحصل على شيء إلا بإرادة الغرب وأنه إذا خالف هذه الإرادة فإنه لا أمل له في الحياة لأن الحصار والتجويع سوف يلاحقانه أبد الدهر، وهذه الرسالة ليست موجهة إلى شعب الفلسطيني فقط، بل إلى جميع الشعوب الباحثة عن الحرية والاستقلال في العالم الثالث، فأي شعب مقهور يختار قيادة له لا تنسجم مع توجهات الغرب في السيطرة والاستغلال، فإن هذا الشعب يتعرض للحصار والتجويع، فمثلاً يحاصر الغرب زيمبابوي وهي دولة افريقية فقيرة، فقط لأن شعبها اختار رئيساً معادياً للغرب وهو الرئيس روبرت موغابي، وما حصل للعراق خير دليل على نوايا الغرب العدوانية تجاه الشعوب المقهورة، فقد حوصر العراق ثلاث عشرة سنة لأن قيادته كانت تعادي الغرب وتعادي إسرائيل، وقتل في سنوات الحصار نحو مليوني عراقي نتيجة نقص الأدوية والمواد الغذائية المختلفة، وتخربت البنية التحتية في العراق وتخلف الاقتصاد العراقي وهجر العراقيون وطنهم وتحولوا إلى لاجئين في جميع بقاع الدنيا، وختم الغرب حصاره بحرب عدوانية أتت على ما بقي من شيء اسمه الوطن العراقي، ويسعى الغرب الآن إلى إدخال الأراضي الفلسطينية في نفس النفق الذي أدخل فيه العراق طالما أن الفلسطينيين يعارضون إرادته، لكن إذا كانت سياسة الحصار والتجويع قد نجحت في تدمير العراق وإنهائه فهل يمكن أن تنجح هذه السياسة في أرض مدمرة أصلاً بسبب الاحتلال الإسرائيلي المباشر والمستمر عليها منذ نحو ست وثلاثين سنة، فالإنسان الفلسطيني الموجود في الضفة وغزة لا يملك سوى إرادته على الصمود في أرضه وبيته، وهو إذا جاع أكل التراب وإذا عطش انتظر المطر حتى يهطل ولا يطلب رحمة من عدوه الصهيوني الذي احتل وطنه وأرضه واعتقل إرادته وأذله بإجراءاته العنصرية وبمصادرته التي لا تنتهي للأراضي، إن هذا الشعب المكافح الذي يرفض الرحمة من إسرائيل يرفض الرحمة أيضاً من حلفائها الغربيين أعداء الإنسانية.

ولم يكن الغربيون يقدمون مساعدات لهذا الشعب قبل أن تظهر السلطة الفلسطينية عام 1993، بل كان الفلسطينيون في الضفة وغزة منسيين في القاموس الغربي، لكن عندما اندلعت الانتفاضة الأولى عام 1987 وبدأ الخطر الفلسطيني يتهدد /المحبوبة/ إسرائيل، سارع الغربيون إلى إنشاء السلطة بعد اتفاق أوسلو وأرادوها سلطة منزوعة من السلطات، وبدأوا يقدمون الأموال لها من أجل دفع رواتب ذلك الجيش الكبير من الاستخبارات والعناصر الأمنية التي انحصرت مهمتها في ملاحقة المقاومين واعتقالهم ومعاونة إسرائيل على تصفيتهم وقد استشهد بسبب خيانة هذه العناصر الأمنية مئات القياديين في المنظمات الفلسطينية المجاهدة وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبدالعزيز الرنتيسي والمجاهد الكبير يحيى عياش، لكن الشعب الفلسطيني انقلب على سلطته وأوصل إلى رأس هذه السلطة حكومة من صلب المقاومة، ولم يبق أمام الغرب سوى أن يقبل بهذه الحكومة أو أن يقوم بتدميرها، كما أنشأها أول مرة، وقطعاً لا يريد الغرب تدمير السلطة، وهو لو كان يريد ذلك لكان سمح لإسرائيل عندما حاصرت الرئيس الراحل ياسر عرفات عام 2002، بأن تجهز عليها وتدمرها، لكن الغرب يفضل بقاء السلطة لأن ذلك لا يخدم الشعب الفلسطيني بقدر ما يخدم إسرائيل، لكنه يريدها سلطة تعمل وفق توجيهاته بحيث إذا أمرها بالتفاوض مع إسرائيل حول الترتيبات الأمنية فعليها أن تسارع إلى التفاوض، وإذا أمرها باعتقال المناضلين من الشعب الفلسطيني فعليها أن تخضع للأمر، وهكذا فالمطلوب سلطة تخدم إسرائيل لا سلطة تسعى إلى استعادة الحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني، ومثل هذه السلطة لن يقبل بها الفلسطينيون، وإذا أُجبرت حكومة حماس على الاستقالة فعلى الغرب أن يتوقع أن تأتي حكومة جديدة أشد من حماس وأكثر منها كرهاً لإسرائيل.

* كاتب من الإمارات
medkhalifa@maktoob.com
http://www.mohammedkhalifa.com

حيرة الشباب المغربي بين «العدالة والتنمية» وتنظيم «القاعدة»

منتصر حمادة*

■ ايهما اولى بالتقييم والتفكر؟ نتائج «الاستطلاع» الذي اجراه «المعهد الجمهوري الدولي» (هيئة امريكية)، والذي يروج لاكتساح افتراضي «للعدالة والتنمية» الاسلامي في استحقاقات 2007 ام نتائج استطلاع اكثر موضوعية من حيث الارضية العلمية، واجرته يومية «ليكونوميست» لدى اوساط الشباب المغربي، تشير بعض خلاصاته الى ان تنظيم «القاعدة» لا يزال يحتفظ بجماهيريته في اوساط الشباب، حيث اعرب 44% من المستجوبين انهم لا يعتبرون جماعة اسامة بن لادن منظمة ارهابية، مقابل 18% فقط يعتبرونها منظمة ارهابية. في حين كان الصمت المطبق، رد فعل 38% من المستجوبين، وارتحل الاستطلاع مع التوجهات الدينية والسياسية والعادات الاجتماعية والثقافة الجنسية، والعلاقات الاسرية للشباب المغربي، والمتراوح عمره بين 15 و29 سنة، وهي الشريحة التي تشكل ثلث سكان المغرب.

قد يثير انتباه البعض تقارب نسبة 44% من المستجوبين في الاستطلاع الثاني (ممن يؤيدون بشكل او بآخر تنظيم «القاعدة») مع نسبة 47% في الاستجواب الاول، لولا ان نتائج هذا الاستطلاع بالذات، كما اقرت بذلك حتى قيادات الحزب الاسلامي، مشكوك فيها، ولو اننا نعلم جيدا بان شعار «الاسلام هو الحل» الذي يُمَيِّز برنامج الحزب الضمني ـ وليس المُروَج له اعلاميا، هذا ان كان للحزب مشروع مجتمعي ـ هو الذي يقف وراء تحقيق القفزات الانتخابية السابقة واللاحقة. (طرح المعهد الجمهوري الدولي السؤال التالي على عينة تمثيلية شملت نحو 1500 مغربي: «اذا جرت انتخابات غدا فاي حزب سياسي تفضلون؟»، وافادت اسبوعية «لوجورنال ابدومادير» التي تكفلت بالترويج لنتائج الاستطلاع ـ في معرض استحقاقات «معاركها» الاعلامية ضد السلطة ـ ان 47% من الاشخاص الذين شملهم الاستطلاع اختاروا حزب «العدالة والتنمية»، في حين احتل «الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية» المركز الثاني بنسبة 17% من الاصوات، واحتل حزب الاستقلال المركز الثالث بنحو 12% من الاصوات).

حري بنا مساءلة ذواتنا ومواقفنا الحقيقية من بعض دلالات نتائج الاستطلاع الثاني الخاص بتنظيم «القاعدة»، وتزامن مع حديث منابر اعلامية عن «رفع متظاهرين في مدينة المحرق البحرينية يوم الجمعة 2006/4/28 لأعلام العراق اضافة الى صور اسامة بن لادن»، ونتائج استفتاء آخر يتقاطع مع استفتاء «ليكونوميست»، جاء هذه المرة في موقع «الجزيرة. نت»، حيث اظهرت نتائجه ان 82,8% من المشاركين وعددهم 56897 (وليس 1500 كما هو الحال في النموذج المغربي!) يتفقون مع رؤية بن لادن، في حين اعرب 17,2% عن مخالفتهم لهذه الرؤية. (اجري الاستفتاء على مدى ثلاثة ايام اعتبارا من 25 نيسان (ابريل) 2006، تعليقا على حيثيات آخر تصريحات زعيم تنظيم «القاعدة» في تسجيل صوتي بثته فضائية «الجزيرة» يوم 2006/4/24، وجاء تشخيص هذا الاخير لما يجري في العالم الاسلامي على انه «حرب صليبية قائمة»، كما تطرق الى مظاهر ثقافية واعلامية اعتبرها دليلا على «الغزو الثقافي الغربي ضد العرب والمسلمين»، وتناول بالطبع اطروحة «صداع الحضارات»، والهجمة التي تعرض لها الرسول صلى الله عليه وسلم من خلال الرسوم الكاريكاتيرية سيئة الذكر. وكان مثيرا تعقيب احد الكتاب الاسلاميين على نتائج استفتاء «الجزيرة. نت»، وجاء فيه بالحرف ان «اغلب الـ 17% المعارضين هم في حقيقة الامر لا يحق لهم التدخل في شؤون الامة ولا يؤخذ بآرائهم لانهم اهل باطل بل انهم محاربون لله وللرسول وللمؤمنين (كذا!)، وبالتي تكون نسبة المعارضة للامة وللشيخ اسامة». (المرجع. موقع «منتدى التجديد». مقال مؤرخ في 2006/5/1، تحت العنوان التالي: استفتاء على الجزيرة نت: الامة الاسلامية توافق الشيخ اسامة بانها حرب صليبية: اغلبية ترى حربا صليبية قائمة على العالم الاسلامي).

سوف ترتفع الاصوات الناقدة لاستفتاء «الجزيرة. نت»، وسوف نقرأ لاتهامات جديدة بخصوص تغلغل الفكرانية الاسلامية الحركية في مضامين البرامج التي تروج لها القناة وبالتالي، سوف